واقع المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتحدياتها في ظل العولمة

أ. شملول حسينة*

Résumé :

La PME est le moteur de l'économie. Elle participe largement à la création de l'emploi, contribue au PIB et à la valeur ajoutée comme au développement régional. On a trouvé des difficultés à la définir à cause de la différence de la croissance économique entre les pays, la diversité de l'activité économique et la multiplicité de ses branches. Elle est classée selon des critères quantitatifs ou qualitatifs suite à son activité, sa forme légale, le mode de régularisation du travail ou bien la nature de ses produits. Mais de façon générale on peut dire que c'est l'entreprise où le nombre des employés ne dépasse pas 250.

La PME se caractérise par sa simplicité et la facilité de sa création et sa réalisation, aussi de sa capacité d'adaptation avec les variables du marché. Elle rencontre plein de difficultés et relève plusieurs défis, pour qu'elle réussisse, plusieurs conditions sont nécessaires comme la détermination de l'objectif et la capacité de l'entrepreneur à gérer et orienter.

* أستاذة مساعدة قسم أ، جامعة الجزائر 3.

المستخلص: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك الاقتصاد في أي دولة فهي تساهم في خلق مناصب الشغل بنسبة كبيرة وتساهم في الناتج الداخلي الخام وفي القيمة المضافة وفي تحقيق التنمية الإقليمية. يصعب تعريفها بسبب التباين في النمو الاقتصادي وتنوع النشاط الاقتصادي وتعدد فروعه لذلك يتم تصنيفها وفقا لنوعين من المعايير معايير كمية وأخرى نوعية حسب توجهها أو نشاطها أو شكلها القانوني أو على أساس أسلوب تنظيم العمل أو طبيعة المنتجات، إلا أنه يمكن اعتبـــار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة لا يشتغل بها أكثر من 250 عاملا. وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة إنشائها وتنفيذها إلى جانب قدرتها على التفاعل بسهولة مع متغيرات السوق،إلا أنها تواجه العديد من العراقيل وأمامها تحديات كثيرة في إطار العولمة خاصة، ولكي تنجح لابد من توفر بعض الشروط من بينها تحديد الهدف وأن تتوفر في صاحب المؤسسة مهارات في التخطيط والإدارة والتوجيه.

مقدمة:

لم يعرف العالم درجة من التداخل والترابط كما يعرفه الآن، فلم يعد الأمر مجرد علاقات اقتصادية بين الدول، بل دخلنا في عصر الاقتصاد العالمي الذي يرتكز على تفاوت في توزيع القدرات الاقتصادية بين الدول والتوزيع اللامتكافئ للثروات واقترن ذلك بالتحول من رأسمالية المنافسة إلى رأسمالية الإحتكار وتوسيع حاد في العلاقات الاقتصادية الدولية.و كان من أهم معالمه تحول الدول المتقدمة إلى تصدير رأس المال بالإضافة إلى السلع وجعل الدول المتخلفة أسواقا لتصريف منتجاتها النهائية ومصدرا للخامات، ومن أهم مظاهره الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تهيمن على الأسواق العالمية مهددة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى البقاء في ظل كل هذه المخاطر الدولية بمختلف الطرق والوسائل.

I. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تصنيفها وخصائصها:

مهما قرأنا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإننا تجد الباحثين متفقين على صعوبة إعطاء تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقول بعض المؤلفين أن مجلس الكونغرس الأمريكي رصد ما يتعدى 700 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]. ومن بين القيود المتحكمة في إعطاء تعريف محدد[2]: اختلاف درجة النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية وتنوع النشاط الاقتصادي وتعدد فروع النشاط الاقتصادي، لهذه الأسباب يصنف الباحثون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معايير معينة.

1. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها أو طبيعة منتجاتها أو أسلوب تنظيم العمل أو مجال العمل أو حسب شكلها القانوني تبعا لمعايير تصنيفها:

---

[1] Brahim Allali, vision des dirigeants et internationalisation des PME (Une étude de cas multiples des PME Marocaines et Canadiennes du secteur agroalimentaire, éd Publibook, Paris, 2005, p61.

[2] A. Slami, petite et moyenne industrie et développement économique, ENAL, Alger 1985, page 27

1. 1- المعايير الكمية: رأس المال، عدد العمال، رقم الأعمال، معامل رأس المال*

2.1 - المعايير النوعية: وتتمثل في المعيار القانوني، ومعيار التنظيم[3] والمعيار التكنولوجي إلى جانب ذلك هناك معايير أخرى لا تنتمي للنوعين السابقين منها: الدور المركزي للمدير، الأساس العائلي للإنتاج،إستراتيجيات التعاون (من أشكال التعاون نجد تعاونيات شراء المواد الخام، تعاونيات التخزين أو التصدير والمشاريع المشتركة Jouint-vertures)،التعاقد مع الباطن (Sous traitence).

تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2 - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-1- تعريف البنك الدولي:

ويرجع الاهتمام بتعريفه لاعتباره من أهم العناصر الفعالة على المستوى الدولي والعالمي وهو يميز بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة كما يلي[4]:

✓ **المؤسسة المصغرة**: وهي تلك المؤسسة التي لا تتجاوز عدد عمالها عشرة عمال، وإجمالي أصولها لا تتجاوز 100 ألف دولار أمريكي.

* نجد مؤسسات يعمل بها عدد قليل من العمال لا يعني ذلك دائما أن حجمها صغير لأنه من المحتمل أن يكون حجم رأس المال بها كبيرا وبالتالي يصنف مع المؤسسات الصغيرة وفقا لمعيار عدد العمال ومع المؤسسات الكبيرة وفقا لمعيار رأس المال. وقد نجد العكس، بالتالي الإعتماد على أحد المعيارين على حدى يؤدي بنا إلى نتائج غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة لذلك وجد معيار ثالث هو معيار معامل رأس المال الذي يمزج بين المعيارين (عدد العمال ورأس المال).

[3] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006، ص 34.

[4] - La fiscalité des pour les petites et moyennes entreprises, document de référence pour la conférence du dialogue fiscal international, Buenos Aires, Octobre 2007, p 9 sur le site www.itdweb.org, visité le 10 /10/2010.

✓ **المؤسسة الصغيرة:** وتضم أقل من 50 عاملا وأكثر من 10 عمال وإجمالي أصولها أكبر من 1 مليون دولار أمريكي وأقل من 3 ملايين دولار أمريكي.

✓ **المؤسسة المتوسطة:** هي تلك المؤسسة التي يتجاوز فيها عدد العمال 50 عاملا ويقل عن 300 عاملا، بينما إجمالي أصولها فهو أكبر من 3 ملايين دولار أمريكي ولا تتجاوز 15 مليون دولار أمريكي.

2-2 - تعريف الإتحاد الأوروبي:

اعتمدت اللجنة الأوروبية حسب التوصية EC361/2003 في 2003/05/06 التعريف التالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[5]

✓ المشاريع الصغيرة وعدد العاملين لديها أقل من 10، ودوران أو مجموع الميزانية العمومية لا يتجاوز 2000000 أورو؛

✓ مؤسسة صغيرة لديها عدد الموظفين أقل من 50، ودوران أو مجموع الميزانية العمومية لا يزيد عن 10000000أورو؛

✓ والمشاريع المتوسطة الحجم لديها عدد الموظفين أقل من 250 ورقم أعمال لا يتجاوز 50000000 أورو أو مجموع الميزانية لا يزيد عن 43000000 أورو.

2-3- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب إدارة المشروعات الصغيرة، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه[6]، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500

[5] www.eurosfaire.prd.fr et www.europa.eu;

[6] جالن سبنسرهل؛ ترجمة صليب بطرس " منشأة الاعمال الصغيرة" الدار الدولية للنشر والتوزيع القاهرة 1989 ص 64

عامل[7].وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار المبيعات وعدد العاملين[8].

2-4- تعريف الجزائر:

حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 الصادر في 2001/12/12[9]،

تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من واحد إلى 250 عاملا، ورقم أعمالها لا يتجاوز ملياري دينار، وميزانيتها السنوية لا تتعدى 500 مليون دينارا، وتستوفي شروط الاستقلالية,

3- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تلخيص أهم خصائص وسمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- ✓ مركزية التسيير (الجمع بين الإدارة والملكية)، وسهولة الإدارة، فعادة ما يديرها شخص واحد أو عدد قليل من الأشخاص تربطهم عادة علاقات شخصية
- ✓ إستراتيجية قليلة التعقيد، فالمسير المالك في المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة قريب من عماله يشرح لهم كل تغيير في الإدارة كلما دعت الحاجة إلى ذلك،
- ✓ نظام معلوماتي داخلي قليل التنظيم والتعقيد، ونظام معلوماتي خارجي بسيط حيث يتم التفاوض مباشرة بين المسير المالك وزبائنه،
- ✓ لها القدرة على التفاعل بسهولة مع متغيرات السوق،
- ✓ سهولة الإنشاء والتنفيذ لصغر حجمها وحجم رأس المال الضروري للإنشاء أو للتشغيل وصغر حجم القروض المطلوبة والمخاطر المترتبة عنها[10]،

---

[7] Perspective de l'OCDE , Edition 2000, page 11

[8] Robert Wtterwulghe, la PME, une entreprise humaine,éd De Boeck,Paris,1998, p 26

[9] الجريدة الرسمية العدد 77 الصادرة في2001/12/15

[10] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

✓ إستغلال الطاقة الإنتاجية القصوى في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لإمكانية التحكم في عناصر الإنتاج وتوفر مستلزماته وبساطة العملية الإنتاجية.

✓ الإعتماد على الطلب المحلي فغالبا ما ينحصر نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق التي نشأت بها لتوفر مواد خاصة معينة (زراعية،نسيج، معاصر زيوت...)،

✓ يمكن للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الدخول بالسوق والخروج منه في فترة قصيرة نظرا لإنخفاض قيمة رأس المال الثابت. وقلة المخزون من المواد الأولية والمنتجات النهائية وسهولة تحويل أصول المؤسسة إلى السيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة،

✓ هي المصدر الأساسي للأفكار والإختراعات تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة في أكبر مشاريعها،

✓ خلق فرص عمل،

✓ أهم سمات المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة أنها عادة ما تكون كثيفة العمل وضعيفة رأس المال ولا تتطلب مستوى تعليمي عال مما يؤدي إلى توفير العديد من فرص العمل بتكلفة إستثمارية منخفضة والمساهمة في إمتصاص البطالة،

✓ تقدم سلعا وخدمات للفقراء بمقادير صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية وبأسعار رخيصة[11].

[11] جالن سبنسرهل، ترجمة صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغيرةّ إتجاهات في الإقتصاد الكلي، القاهرة، 1989، ص 41.

II. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد:

لقد اختلفت الآراء حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنها من يرى أن دورها إيجابي جدا في خلق فرص العمل وفي الاستثمار والتصدير وحتى في الإبداع، منها من يرى أن هذا الدور محدود جدا بسبب نقص رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب اقتصاديات السلم.

ومهما يكن فإنه لابد من الإشارة إلى أن بعض أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نفسها في جل الدول والبعض الآخر يختلف من دولة إلى أخرى أو من مجموعة دول إلى مجموعة أخرى وذلك حسب أهداف ودرجة نمو هذه الدول.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل:

كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الفلاحية وإلى غاية بداية التسعينات تشغل ما بين 65% و80% من اليد العاملة في الإتحاد الأوروبي[12]، بمعدل 71%، وتشغل بما فيها المؤسسات المصغرة في أكبر ثلاث دول في نفس الإتحاد ثلثي اليد العاملة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم خلق 44,5 مليون منصب شغل ما بين 1980 و1986، ثلاثة أرباع هذه المناصب خلقتها مؤسسات صغيرة ومتوسطة. ويبقى دور المؤسسات هذه يتضاعف منذ ذلك الوقت، مع العلم أن 13,2 مليون عامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشتغلون في قطاع الخدمات، و10,4 مليون في تجارة التجزئة و8,5 مليون في الصناعة و4,1 مليون في قطاع البناء.كما تجدر الإشارة إلى أن 89% من مجموع المؤسسات الأمريكية تشغل 20 عاملا وهي تمثل 70 مليون منصب شغل محققة 4000 مليار دولار أمريكي كرقم أعمال عام 2003 وتواصل ذلك حتى بعد هذه الفترة[13] ,

[12] Hervé Novelli, Aider les PME, défis et réalité, Ed d'organisation, Paris, 1994.
[13] Gilles Lecointre, La PME, L'entreprise de l'avenir, Gualino éditeur, 2006, p 123.

ورغم هذا الدور الكبير في خلق مناصب العمل إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيت تعاني من عدم مساواتها بالمؤسسات الكبيرة أمام القوانين، مما جعلها عاجزة نوعا ما، ففي دراسة قامت بها الإدارة المالية الصغيرة الأمريكية في 2005 تبين أن تكلفة القوانين الفيديرالية التي يتحملها المؤسسات قد إرتفعت بـ 16% ما بين 2000 و2004 والمؤسسات الصغيرة والمصغرة وحتى المتوسطة هي التي تعاني أكثر لأنها تعرف تكاليف أكثر بالنسبة لكل عامل[14].

أما الدول النامية فإنها تعاني من الارتفاع السريع لعدد السكان ومن مشكلة البطالة، وفي ظل ندرة رأس المال في معظم هذه الدول وعدم قدرة القطاع الزراعي على إستعاب قدر كبير من القوة العاملة، تبدو أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنخفض فيها التكلفة الإستشارية اللازمة لخلق فرص عمل إضافية والتي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة نسبيا وكثيفة اليد العاملة مع ندرة رأس مال فيها على عكس المؤسسات الكبيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال.

2 - مساهمتها في الناتج المحلي:

يتبين لنا أهمية هذه المؤسسات من خلال النتائج المحققة على مستوى الدول الأوروبية وأمريكا.

ولقد بينت تجارب الدول المتقدمة في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية أن هذه المؤسسات تساهم بحوالي 70 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2000 مثال ذلك أسبانيا بـ 64 % وفرنسا بـ61.8% واليابان بـ57 % حيث يبلغ عدد هذه المؤسسات في الاتحاد الأوروبي 15 دولة بـ17 مليون مؤسسة أي ما نسبته 98 % من مجموع المؤسسات[15].

[14] Nadine Levratto, Opcit, p 95.
[15] www.pme pmi.dz

أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغت نسبة القيمة المضافة المحققة في الدول المصنعة حديثاً في قطاع المؤسسات المتوسطة الصغيرة لسنة 2000 على سبيل المثال كوريا بـ 38.4 % وفلبين بـ33 % وبرازيل بـ29.6 % والشيلي بـ39 %، حيث يرجع هذا الارتفاع في هذه الدول لفترة التسعينات أساساً إلى القفزة النوعية في التنمية الاقتصادية فضلاً عن الاستراتيجية الصناعية التي اعتمدت في هذه البلدان وكان للمؤسسات ص.م الصناعية دوراً كبيراً.

أما في الدول العربية سنة 2005 فقد وصلت نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 96 % لليمن و28,7 % للأردن.

3- دورها في البحث والإبداع وتنمية الصادرات

بينت دراسات الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأساسي الذي لعبته الجامعات في نجاح المشاريع المبدعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما بينت دراسات أخرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفيد أكثر من الكبيرة من الأبحاث التي تجريها مؤسسات البحث العمومية.

كما تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في الإبداع، حيث أن ¼ المؤسسات التي تشغل 10 عمال أو أكثر إستطاعت الإبداع ولو مرة بين 2002 و2004 وقامت بخلق منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة[16].

كذلك فإن المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 49 عاملا تنتج منتجات كثيفة العمل مما يترتب عنه انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة ومن ثم قدرتها على المنافسة في الخارج بالإضافة إلى إمكانية التعاقد مع المؤسسات الكبيرة من الباطن حيث تمد هذه الأخيرة بمنتجات تامة الصنع ونصف مصنعة تحتاجها كمدخلات لمنتجاتها النهائية وبأسعار تنافسية. وبالتالي تساهم هذه المؤسسات في تنمية صادرات دولها ففي كوريا الجنوبية

[16] Nadine Levrrato, Opcit, p126.

مثلا يبلغ نصف الصادرات الصناعية من إنتاج المؤسسات الصغيرة وحدها 35% من إجمالي صادرات الدولة[17].

أما الدول النامية فإن أغلبها يعاني عجزا في ميزانها التجاري وإرتفاعا في حجم مديونيتها الخارجية وفي أعبائها مما ينجر عنه ضعف قدرتها على الإستراد.

4- مساهمتها في تحقيق التنمية الإقليمية:

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جغرافيا أكثر من المؤسسات الكبيرة، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية[18]:

- تنويع الهيكل الصناعي، فأحيانا يكون من الضروري الإنتاج على نطاق صغير بدلا من الإستراد وأحيانا أخرى بكميات قليلة من بعض الأجزاء، والمؤسسات الصغيرة هي التي تقوم بذلك لحساب مؤسسات كبيرة.

- تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المدن الصغيرة وفي الريف أين تبرز أهميتها خاصة في خدمة الأسواق المحدودة والاستفادة من اليد العاملة الرخيصة والمتوفرة وتحقيق التنمية الإقليمية.

- كما أنها تساهم في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية والنائية عن طريق خلق المشاريع الصناعية الصغيرة فيها والمساهمة في رفع مستوى معيشة الأفراد ونشر الوعي الصناعي، بالإضافة إلى امتصاص جزء من البطالة الكامنة في الريف، ومن ثم وقف حركة الهجرة المستمرة إلى المدن وتخفيف الخناق عنها.

إلى جانب ذلك تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين اليد العاملة المؤهلة وفي جذب المدخرات القليلة لأفراد الأسرة.

---

[17] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص82.

[18] عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص60-61.

III. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعولمة

لم يعرف العالم درجة من التداخل والترابط كما يعرفه الآن، فلم يعد الأمر مجرد علاقات اقتصادية بين الدول، بل دخلنا في عصر الاقتصاد العالمي الذي يرتكز على تفاوت في توزيع القدرات الاقتصادية بين الدول والتوزيع اللامتكافئ للثروات واقترن ذلك بالتحول من رأسمالية المنافسة إلى رأسمالية الإحتكار وتوسيع حاد في العلاقات الاقتصادية الدولية.و كان من أهم معالمه تحول الدول المتقدمة إلى تصدير رأس المال بالإضافة إلى السلع وجعل الدول المتخلفة أسواقا لتصريف منتجاتها النهائية ومصدرا للخامات،و من أهم مظاهره الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تهيمن على الأسواق العالمية مهددة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى البقاء في ظل كل هذه المخاطر اللدولي بمختلف الطرق والوسائل.

1 - تعريف العولمة والعولمة الاقتصادية:

إن العولمة هي محاولة من قبل الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتنميط العالم بالنمط الغربي الأمريكي وفرض قيمتها عليها وتسييره لخدمة مصالحها والسيطرة على الدول الأقل نموا.

ويصعب إيجاد تعريف دقيق للعولمة حيث نجد لكل كاتب تعريفا، إلا أنه للتمكن من صياغة تعريف شامل لابد من الأخذ بعين الإعتبار ثلاث عمليات هي:

- إنتشار المعلومات وجعلها متاحة لكل الناس

- تلاشي الحدود بين الدول

- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات وللعلم فإن ما ينتقل بين الحدود هو البضائع والخدمات والأفراد والمعلومات والأفكار والنقود

والمؤسسات والسلوكات[19]، وهو ما يعرفه العالم منذ عدة قرون، ولاشك أن ما جعلها شائعة في العقود الأخيرة هو التطور التكنولوجي والتطورات في عالم الاتصال.

ونجد العولمة في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والثقافية، ولعل ما يهمنا حسب تخصصنا هو العولمة الاقتصادية.

أما العولمة الاقتصادية فتختلف تعاريفها حسب إيديولوجية كل من يعرفها وحسب انتسابه إلى دولة متقدمة أو نامية، فحسب البعض هي تحرير التجارة الخارجية وتشجيع انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا والاعتماد المتبادل بين الدول لخدمة مصالح الجميع.

وحسب البعض الآخر هي إيديولوجية وضعتها الشركات متعددة الجنسيات وحكوماتها لنشر أفكارها الرأسمالية وخدمة لتوسعها وسيطرتها على العالم[20].

ومن مظاهر العولمة الاقتصادية وأدواتها التي تساعد على فرض النظام الدولي، نجد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة الدولية وأيضا الشركات متعددة الجنسيات.

2 - أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار العولمة:

في ظل التغيرات السريعة التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين وشهدتها بداية القرن الواحد والعشرون خاصة في مجال التكنولوجيا والاتصال والمنافسة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، صار من الضروري ومن اللازم تكيف الدول مع هذه التغيرات خصوصا دول العالم الثالث ومنها الدول العربية لضمان البقاء والاستمرارية.

[19] السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، 1999، ص 16.

[20] مصطفى رجب، مرجع سبق ذكره، ص 16.

1.2 - ثورة المعلومات:[21]

أصبحت ثورة المعلومات تلعب دورا أساسيا في تشكيل النظام الاقتصادي الجديد وكذا محركا للتغير في جميع أجزائه، ويظهر ذلك جليا في تقارب الأسواق وتغيير شكل الملكيات وتشجيع الاندماجات بين المؤسسات الصغيرة سعيا للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير ومنه تخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالمي[22].

2.2 - التطور التكنولوجي:

لقد سمح التطور التكنولوجي بتسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول وحتى القارات وأداء المعاملات الاقتصادية الدولية التجارية والمالية بسرعة كبيرة واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية.

كما له دور كبير ومهم في تنمية وتحديد الأساليب الإنتاجية من أجل زيادة جودة المنتجات ورفع الإنتاجية وتحقيق التنافسية[23].

3.2 - عالمية الاتصال:

عرف العالم بفضل التطور التكنولوجي تقدما في مجالات الاتصال والمواصلات وتبادل المعلومات مع انتشار الفضائيات والتقنيات الحديثة، مما أدى إلى جعل العالم

---

[21] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص 50.

[22] عادل المهدي، عولمة النظام الإقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية، اللبنانية، 2003، ص 26.

[23] بارودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،يومي 17 و18 أفريل، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،الجزائر 2006

قرية صغيرة تلاشت فيها كل المسافات، وتتنقل فيه المعلومات بسرعة كثيرة جدا من خلال الانترنت والأقمار الصناعية والفضائيات.

4.2 - عالمية التجارة:

لقد توسعت التجارة الدولية كثيرا إلى أن وصلت العالمية خاصة من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية 1947[24]. والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية OMC استبدل من سنة 1995[25]

والجدير بالذكر أن هذه المنظمة لم تخدم الدول النامية المنظمة إليها والدول العربية على وجه الخصوص، فكانت سلبياتها أكثر من إيجابياتها فعرفت انتقادات كثيرة[26]:

5.2- عالمية الجودة:

ظهر من جراء زيادة المنافسة العالمية ما يعرف بمتطلبات الجودة وذلك من أجل تحسين مستوى المنتجات المتداولة عالميا فأصبح لابد من الحصول على شهادات الجودة التي تمنحها منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل منظمة ISO*، حتى يتمكن من نقل السلع بين الدول والحد من دخول السلع والخدمات ذات الجودة المتدنية فهي بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية.

---

[24] Chantal Buhau, Le commerce international du Gatt à l'OMC ; Edition le monde, 1996, p66.

[25] للتفصيل أكثر أنظر: - الموقع http/ :www.wtoarab.com

- لعشب محفوظ، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

[26] الانتقادات الموجهة للمنظمة العالمية للتجارة :- إهمالها للعملية التنموية في برامجها وإتفاقياتها- عدم مراعاتها التوازن بين حجم القطاعات في الدول المتقدمة وحجمها في الدول النامية.- الدول الصغيرة لا وزن لها في المنظمة- المنظمة ضحية للصراعات بين الأقطاب الإقتصادية الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان)- فتحت المنظمة أسواق جديدة للشركات متعددة الجنسيات على حساب البيئة - الدول المتقدمة تطبق مبدأ تحرير التجارة على المنتجات التي تتميز في إنتاجها وتصديرها وتطبق مبدأ الحماية على المنتجات التي تتفوق فيها الدول النامية.

* International organisation for standardisation.

إلا أن هذا يعتبر عائقا للتصدير أمام الدول النامية التي لم تصل جودتها إلى العالمية.

6.2 - الخصخصة:[27]

وجدت الدول أنفسها مجبرة على خصخصة مؤسساتها في عصر العولمة وفي ظل التوجه الإيديولوجي الليبرالي والنظام الرأسمالي شبه الوحيد والذي يرتكز على قوانين السوق وتفاعل قوى العرض والطلب.

7.2- زيادة التكتلات الإقتصادية والإتجاه نحو الإندماج:

عرف العالم في الربع الأخير من القرن العشرين خاصة، توجه الدول نحو التكتل والإندماج لزيادة قوتها التنافسية وللوقوف في وجه أكبر التكتلات وأهمها ألا وهو السوق الأوروبية الموحدة، وهو ما دفع المؤسسات إلى تجميع الموارد والوصول إلى اقتصاديات الحجم، المناسبة لتعزيز موقفها التنافسي.

3 - أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتهديدات العولمة والفرص التي يمنحها:

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ستة مجموعات[28] حسب حاجاتها من مصادر أجنبية أو حسب مبيعاتها في الأسواق الخارجية:

النوع الأول: مؤسسات صغيرة ومتوسطة بعيدة عن العولمة:

وهي تمثل 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية منها المزارع العائلية بنسبة أكثر من 95% في الدول النامية، تجارة التجزئة المتخصصة كمحلات الموضة، مؤسسات خدمات الإعلام الآلي الثقافي والفنون، المؤسسات التعليمية

[27] الخصخصة: هي بيع أصول عمومية بقرارحكومي.

[28] Pierre André Julien et José Saint Pierre; Mondialisation et PME, Une vulnérabilité fort différenciée, Colloque international sur la vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé, 27 au 29 mai, 2009, p4.

الخاصة، المطاعم، كما نجد أصحاب الحرف الصغيرة كالحلاقة والتجميل وغيرها، هذه المؤسسات لا تعاني من منافسة المؤسسات متعددة الجنسيات.

النوع الثاني: مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنشط محليا وإقليميا:

هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشتري جزءا صغيرا فقط من المادة الأولية أو مشتقاتها من أسواق دولية أو عن طريق وسطاء مقيمين في المنظمة. وتمثل هذا النوع كل من الوكالات العقارية ووكالات الأسفار، صانعي الأثاث، الناسخين،...

النوع الثالث: مؤسسات صغيرة ومتوسطة تشتري كثيرا من الأسواق الدولية

تعتمد هذه المؤسسات كثيرا على الإستراد، ونذكر كمثال عنها المؤسسات المصنعة التي تنتج في شكل سلاسل صغيرة لصالح مؤسسات أخرى موجودة في منطقتها بعض مستوردي الأدوية، مؤسسات الأشغال العمومية الناشطة في منطقة تواجدها وتمثل هذا النوع 10% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

النوع الرابع: مؤسسات صغيرة ومتوسطة لها علاقة بالمؤسسات المصدرة المتوسطة أو الكبيرة

يعمل عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المتوسطة منها لصالح مؤسسات كبيرة مصدرة سواء لتقديم خدمات كالكهرباء والإلكترونيك من أجل صيانة الآلات، كما تلجأ إليها بعض المؤسسات الكبيرة للحصول على نصائح حول تسيير الموارد البشرية أو كيفية تطبيق مقاييس الجودة الجديدة، وتمثل نسبة 10% وفقط 5% في الدول النامية.

هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد أنفسها مجبرة على تحديد معارفها وآلاتها ورغم ذلك يتم تعويضها بمؤسسات من دول ناشئة بسبب رخص اليد العاملة بها، ويتبع بعضها المؤسسات الكبرى أينما كانت للمحافظة على أسواقها.

النوع الخامس: مؤسسات صغيرة ومتوسطة ضعيفة التصدير

وتمثل 15% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (5% فقط في الدول النامية). تصدر هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن إلى دولة أو دولتين على الأكثر تكون قريبة منها جغرافيا أو ثقافيا، ونسبة التصدير لا تتعدى 15% من إنتاجها.

أغلب هذه المؤسسات ليس لها إستراتيجية في التصدير، لكن بعضها تصدر لتوسيع أسواقها والتوطن في الخارج بعد التصدير إلى الوكلاء.

النوع السادس: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العالمية

هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة متواجدة في الدول المصنعة تنشط في عدة دول سواء بسبب خصوصيتها أو بسبب إستراتيجية معينة. وهي تمثل 5% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1% في الدول النامية).

تستخدم هذه المؤسسات عدة وسائل للتموقع في مختلف الأسواق إضافة إلى التصدير المباشر وغير المباشر عن طريق الوكلاء مثل الفروع والشراكة مع المجلس وعن طريق مختلف أشكال التحالفات.

4 - أهم العناصر التي تساعد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على مواجهة العولمة أو الإستفادة منها:

ويتوقف مدى إشتراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العولمة على إدارة المؤسسة والقدرة على إستغلال الإمكانيات والفرص والقدرة على الإبداع:

4-1- الدور الإستثنائي لصاحب المؤسسة:

يعتمد الإنفتاح الدولي والإبداع قبل كل شيء على إرادة صاحب المؤسسة في توجيه مؤسسته في هذا الاتجاه، ويعتبر اهتمامه بالنمو وقدرته على توليد الأفكار الجديدة ومدى استعداده لتشجيع روح المبادرة الداخلية أهم العوامل التي تسمح بالحفاظ على مناخ مناسب للإبداع والاختراع مع تشجيع الموظفين على المخاطرة.

2-4- الإمكانيات التنظيمية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

يأتي جزء كبير من المعلومات التي تؤدي إلى تدويل المشتريات والمبيعات من داخل المؤسسة أو من معارف موظفيها وقدرتهم على التعلم.

3-4 - الهيكل الخارجي:

تمثل الشبكات أهم مصادر تبادل الفرص فهي تسمح بربط المؤسسة مع بقية الأعوان الإقتصاديين والإجتماعيين المحليين والدوليين للحصول على المعلومة وعلى مصادر أخرى من خلال الشراكة مع مؤسسات الخدمات لتسريع عملية كتابة أو تطبيق هذه الفرص(. كما أنها توفر المعلومة المحتملة لإتخاذ القرار.

4-4- ثقافة المؤسسة:

تظهر ثقافة المؤسسة في خمسة أشكال:

- ✓ منح الثقة رغم اختلاف أصل الموظفين والعمال مما يسمح بتوزيع المعلومة وتقاسمها والتخلص من كل تنظيم بيروقراطي.
- ✓ مستوى اليقظة تجاه الأفكار الجديدة وتوزيعها
- ✓ المساعدة المتبادلة في التنظيم
- ✓ بيئة عمل يعتمد على الحوار
- ✓ مكتب دراسات وعلاقات متكررة مع مراكز البحث.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات بدأت تصنع برامج محددة لمساعدة عولمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بعض السنوات وأهم مثال على ذلك مشاركة هذه المؤسسات في المعارض الدولية كأول الخطوات.

4-5- التدويل هو الحل الوحيد لبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار العولمة:

تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشاملة (Globale) والتي تحقق أكبر حصة من رأسمالها في الخارج، دائما مرتبطة إرتباطا وثيقا ببلدها الأم عن طريق رأسمالها وثقافتها ومسيرتها.

ويبقى معيار الجنسية يلعب دورا مهما خاصة في حالة الأزمات وفي القرارات الإستراتيجية.

كما تربط المؤسسات من نفس الجنسية والدولة الأم علاقات دائمة مبنية على الثقة، لذلك فهي تعامل معاملة تفضيلية في إطار الشراكات الوطنية والتنظيمات المهنية، وعليه تسمح المبادلات الخارجية للدول بالتحاور فيما بينها.

كما أن ما يدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التدويل هو الحصول على أسواق جديدة حتى تتمكن من الإفلات من أزمة السوق المحلي المشبع بالعرض والحصول على زبائن وموردين جدد وتطوير نشاطها.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية التي يتمثل نشاطها الدولي في التصدير فقط، تبحث عن زبائن جدد لمنتجاتها أو موردين جدد لمادة الأولية.

أما بالنسبة لتلك المؤسسات المستوردة فالتدويل يسمح لها برفع حصتها في السوق المحلي وكذا استراد سلع وخدمات لتعظيم الإنتاج بالوصول إلى أسواق مواد أولية أوسع وبأقل تكلفة.

كما تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدويل إلى كسب المعارف والتكنولوجيا الحديثة المتطورة التي تمكنها من تحقيق أهدافها الأساسية وعلى رأسها أكبر ربح ممكن وبأقل تكلفة.

لقد زاد تدويل تبادل السلع والخدمات وحركة عوامل الإنتاج كثيرا، فمنذ أواخر سنوات الخمسينات انخفضت الحقوق الجمركية للدول الصناعية انخفاضا محسوسا (من 40% إلى 4%)[29]،

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستفادة من هذه الفرص بما أن انخفاض الحقوق الجمركية يسمح لها باختراق الأسواق الأجنبية بتكاليف أقل.

ولقد سمح ارتفاع المبادلات العالمية بارتفاع درجة انفتاح الأسواق المحلية[30] وفي هذا الإطار يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الاستفادة كثيرا من هذا الانفتاح خاصة مع كثرة منافذ الأسواق وتحسن إمكانيات نمو المؤسسة. ومع سوق أكبر وأكثر تنوعا تتوفر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومع مرونتها وحجمها الصغير على هذه الإمكانيات.

ويتوجب على المؤسسات في ظل العولمة والمنافسة، أن تهتم بالجودة من كل الجوانب وبإحترام المقاييس والإنتاجية المتزايدة، وعليها، لمواجهة أسواق متميزة بالمنافسة القوية أن تصير خبيرة في مجالات التنظيم (الإنتاج،...).

وهذه النقطة هي التي تعيق المؤسسات الصغيرة خاصة والتي لا تتوفر دائما على الوسائل البشرية والمالية اللازمة لتتمكن من الوصول إلى هذه الخبرة، ولذلك ومن أجل الاستفادة من كل وسائل النجاح عليها أن تهتم بالتفكير في وضع إستراتيجية لا تعمل عملية التدويل.

[29] Marjorie le Cerf, Les petites et moyennes entreprises face à la mondialisation, Ed l'harmattan, Paris, 2006, p92.
[30] Rapport annuel de l'OMC, 1997.

خاتمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو النامية ومهما اختلفت معايير تصنيفها إلا أنه لا يمكن تجاهل دورها، تعتبر المخرج لعلاج مشكلة البطالة والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فهي لا تستلزم رأس مال كثيف وقدراتها على مواجهة التحديات واتخاذ القرار أسرع من المؤسسات الكبيرة. ولم يعد دورها يقتصر على ذلك بل أصبح في ظل العولمة مجال التصدير والدخول في الإطار العالمي هدفا لها.

المراجع:

1- السيد يسين، "العولمة والطريق الثالث"، القاهرة، 1999،

2- عادل المهدي "عولمة النظام الإقتصادي ومنظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية، اللبنانية، 2003.

3- بارودي نعيمة "التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية"، ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،يومي 17 و18 أفريل، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،الجزائر 2006.

4- جواد نبيل "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجزائرية للكتاب، الجزائر 2006.

5- جالن سبنسرهل " منشأة الاعمال الصغيرة" الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة 1989.

6 - رجب مصطفى "العولمة ذلك الخطر القادم"، الوراق، الأردن 2009.

7- عبد المطلب عبد الحميد "إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، مصر 2009.

8- عبد المطلب عبد الحميد "النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مجموعة النيل العربية،الطبعة الأولى2003.

9- لعشب محفوظ "المنظمة العالمية للتجارة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2007.

10-Allali (Brahim), "Vision des dirigeants et internationalisation des PME" (Une étude de cas multiples des PME Marocaines et Canadiennes du secteur agroalimentaire, éd Publibook, Paris, 2005.

11-Buhau (Chantal), "Le commerce international du Gatt à l'OMC", Edition le monde, 1996.

12-le Cerf (Marjorie), " Les petites et moyennes entreprises face à la mondialisation" , Ed l'harmattan, Paris, 2006.

13-Novelli (Hervé), "Aider les PME, défis et réalité, Ed d'organisation", Paris, 1994.

14-Lecointre (Gilles) "La PME, L'entreprise de l'avenir", éd Gualino éditeur,Paris 2006.

15-Rapport annuel de l'OMC, 1997.

16-Perspective de l'OCDE , Edition 2000.

17-Slami (A) "petite et moyenne industrie et développement économique", ENAL , Alger 1985.

18-Wtterwulghe (Robert)," la PME, une entreprise humaine",éd De Boeck,Paris,1998.

19-www.wtoarab.com

20-www.pme pmi. Dz

21- La fiscalité des pour les petites et moyennes entreprises, document de référence pour la conférence du dialogue fiscal international, Buenos Aires, Octobre 2007, p 9 sur le site www.itdweb.org visité le 10 /10/2010.
www.eurosfaire.prd.fr et www.europa.eu.